

الأخبار

■ رئيس التحرير...
الصدر السعوي،
اراهيم العبيد

■ نائب رئيس التحرير...
بيار ابي صعب

■ مدير التحرير...
وفيق قانوح

■ محاسن التحرير...
محمد زبيب
محمد زبيب
عليه صلوات
عليه صلوات
عليه صلوات

■ صادرة عن شركة...
اخبار بيروت

■ المكاتب بيروت -...
فردات - شارع دويك
ساز كوتكود...
الطابق الثامن
■ لتفاصيل:
01795900
01795957
03 / 828381

■ العناوين...
الوكيل الصحفي
ads@al-akhbar.com
01795900

■ التوزيع...
شركة الهلال
06 / 666314 - 15
03 / 828381

■ الموقع الإلكتروني...
www.al-akhbar.com

■ صفحات التواصل

■ الفيس بوك...
/AlakhtarNews

■ تويتر...
@AlakhtarNews

■ انستغرام...
/alakhtarnews-paper



على الخلاف مسارات أزمة لا أفق دستورياً لها

وسام الختام *

دستور لبنان الفعلي هو توافق زعماء الحرب والمال باسم المخافئة من دون اعتبار لأي منطلق دستوري وقانوني. هذا هو دستور لبنان السياسي الذي انصر النور سنة 1992 عندما تسلم تحالف أمراء الحرب ورجال الأعمال السلطة وسيطروا على مؤسسات الدولة عبر المحاصصة والزبائنية المنهجية. بتعايش هذا الدستور السياسي في الظروف العادية مع الدستور القانوني أي النص الذي يدرس اليوم في الجامعات بوصفه دستور لبنان وفقاً للتعدلات التي أدخلت عليه سنة 1990. وهنا تكمن وظيفة الدستور القانوني الایدیولوجیة، إذ هو يسمح بإسباغ شرعية قانونية على سلطة أمر واقع نشأت خلال الحرب الأهلية، وفرضت نفسها بالسلاح والمال وبتبعيةها لجهات خارجية مختلفة.

هنا تكمن أهمية الأزمة التي يعيشها لبنان، فالأزمات السياسية الكبرى تؤدي إلى انهيار الوظيفة الایدیولوجیة للدستور القانوني وظهور الدستور السياسي مجرداً عارياً من دون مواربة بوصفه سلطة أمر واقع قائمة على توازن سياسي فعلي في المجتمع. هذه هي نظرية المفكر والفقيه الألماني كارل شميت الذي طوّر فكره خلال صعود النازية في ألمانيا والأزمة السياسية العصفية التي ضربت النظام القانوني الألماني حينها. فقد أكد شميت أن القانون هو مجرد أحكام عامة تخفي في طياتها قراراتاً سياسياً محدداً، وفي الأزمات يتحرر القرار السياسي من القانون ويظهر على حقيقته كسلطة أمر واقع لا تحتاج إلى تبرير. من هنا نفهم تعريفه الشهير للسلطة بأنها القدرة على الحسم في الظروف الاستثنائية، أي القدرة على اتخاذ القرار حول الطبيعة الحقيقية للنظام السياسي في دولة ما.

من جزء ما تقدم، يتبين لنا أن الصراع اليوم في لبنان هو صراع حول دور تحديد من هي السلطة السيادية، هل هي زعماء الطوائف وديستورهم، أم الشعب وديستوره القانوني؟ لذلك تشكل هذه اللحظة التي يعيشها لبنان مرحلة مفصلية كونها تعني فعلياً مطالبة الشعب باستعادة سيادته

قُبيل الصدفة، بل هو قرار سياسي يهدف إلى منع أي حل مؤسساتي قد يفرض على النواب من المجلس الحاكم فقط، ولا حتى مجرد إسقاط النظام بل هي صراع يهدف من خلاله الشعب إلى تأكيد سيادته عبر وسيلة محددة ما لا يمكن القيام به في لبنان، لكون شروط الاقتراع إلا عندما يتوافقون على ذلك، وأيضاً فقط في الظروف التي يناسبهم من أجل إضفاء شرعية قانونية على سلطة الأمر الواقع التي يمارسونها على لبنان.

فيما سبق، سألنا كيف يمكن إجراء التغيير في لبنان، وما هي الخطوات التي يجب اتخاذها لتحقيق ذلك، والآن نطرح سؤالاً جديداً: هل يمكن إجراء التغيير في لبنان دون الحاجة إلى إسقاط النظام القائم؟
الجواب: لا يمكن إجراء التغيير في لبنان دون الحاجة إلى إسقاط النظام القائم، لأن التغيير في لبنان هو تغيير للنظام السياسي بأكمله، وليس مجرد تغيير في الأشخاص الذين يترأسون النظام. التغيير في لبنان هو تغيير للنظام السياسي بأكمله، وليس مجرد تغيير في الأشخاص الذين يترأسون النظام. التغيير في لبنان هو تغيير للنظام السياسي بأكمله، وليس مجرد تغيير في الأشخاص الذين يترأسون النظام.

فيما سبق، سألنا كيف يمكن إجراء التغيير في لبنان، وما هي الخطوات التي يجب اتخاذها لتحقيق ذلك، والآن نطرح سؤالاً جديداً: هل يمكن إجراء التغيير في لبنان دون الحاجة إلى إسقاط النظام القائم؟
الجواب: لا يمكن إجراء التغيير في لبنان دون الحاجة إلى إسقاط النظام القائم، لأن التغيير في لبنان هو تغيير للنظام السياسي بأكمله، وليس مجرد تغيير في الأشخاص الذين يترأسون النظام. التغيير في لبنان هو تغيير للنظام السياسي بأكمله، وليس مجرد تغيير في الأشخاص الذين يترأسون النظام. التغيير في لبنان هو تغيير للنظام السياسي بأكمله، وليس مجرد تغيير في الأشخاص الذين يترأسون النظام.

فيما سبق، سألنا كيف يمكن إجراء التغيير في لبنان، وما هي الخطوات التي يجب اتخاذها لتحقيق ذلك، والآن نطرح سؤالاً جديداً: هل يمكن إجراء التغيير في لبنان دون الحاجة إلى إسقاط النظام القائم؟
الجواب: لا يمكن إجراء التغيير في لبنان دون الحاجة إلى إسقاط النظام القائم، لأن التغيير في لبنان هو تغيير للنظام السياسي بأكمله، وليس مجرد تغيير في الأشخاص الذين يترأسون النظام. التغيير في لبنان هو تغيير للنظام السياسي بأكمله، وليس مجرد تغيير في الأشخاص الذين يترأسون النظام. التغيير في لبنان هو تغيير للنظام السياسي بأكمله، وليس مجرد تغيير في الأشخاص الذين يترأسون النظام.

فيما سبق، سألنا كيف يمكن إجراء التغيير في لبنان، وما هي الخطوات التي يجب اتخاذها لتحقيق ذلك، والآن نطرح سؤالاً جديداً: هل يمكن إجراء التغيير في لبنان دون الحاجة إلى إسقاط النظام القائم؟
الجواب: لا يمكن إجراء التغيير في لبنان دون الحاجة إلى إسقاط النظام القائم، لأن التغيير في لبنان هو تغيير للنظام السياسي بأكمله، وليس مجرد تغيير في الأشخاص الذين يترأسون النظام. التغيير في لبنان هو تغيير للنظام السياسي بأكمله، وليس مجرد تغيير في الأشخاص الذين يترأسون النظام. التغيير في لبنان هو تغيير للنظام السياسي بأكمله، وليس مجرد تغيير في الأشخاص الذين يترأسون النظام.

فيما سبق، سألنا كيف يمكن إجراء التغيير في لبنان، وما هي الخطوات التي يجب اتخاذها لتحقيق ذلك، والآن نطرح سؤالاً جديداً: هل يمكن إجراء التغيير في لبنان دون الحاجة إلى إسقاط النظام القائم؟
الجواب: لا يمكن إجراء التغيير في لبنان دون الحاجة إلى إسقاط النظام القائم، لأن التغيير في لبنان هو تغيير للنظام السياسي بأكمله، وليس مجرد تغيير في الأشخاص الذين يترأسون النظام. التغيير في لبنان هو تغيير للنظام السياسي بأكمله، وليس مجرد تغيير في الأشخاص الذين يترأسون النظام. التغيير في لبنان هو تغيير للنظام السياسي بأكمله، وليس مجرد تغيير في الأشخاص الذين يترأسون النظام.

فيما سبق، سألنا كيف يمكن إجراء التغيير في لبنان، وما هي الخطوات التي يجب اتخاذها لتحقيق ذلك، والآن نطرح سؤالاً جديداً: هل يمكن إجراء التغيير في لبنان دون الحاجة إلى إسقاط النظام القائم؟
الجواب: لا يمكن إجراء التغيير في لبنان دون الحاجة إلى إسقاط النظام القائم، لأن التغيير في لبنان هو تغيير للنظام السياسي بأكمله، وليس مجرد تغيير في الأشخاص الذين يترأسون النظام. التغيير في لبنان هو تغيير للنظام السياسي بأكمله، وليس مجرد تغيير في الأشخاص الذين يترأسون النظام. التغيير في لبنان هو تغيير للنظام السياسي بأكمله، وليس مجرد تغيير في الأشخاص الذين يترأسون النظام.

فيما سبق، سألنا كيف يمكن إجراء التغيير في لبنان، وما هي الخطوات التي يجب اتخاذها لتحقيق ذلك، والآن نطرح سؤالاً جديداً: هل يمكن إجراء التغيير في لبنان دون الحاجة إلى إسقاط النظام القائم؟
الجواب: لا يمكن إجراء التغيير في لبنان دون الحاجة إلى إسقاط النظام القائم، لأن التغيير في لبنان هو تغيير للنظام السياسي بأكمله، وليس مجرد تغيير في الأشخاص الذين يترأسون النظام. التغيير في لبنان هو تغيير للنظام السياسي بأكمله، وليس مجرد تغيير في الأشخاص الذين يترأسون النظام. التغيير في لبنان هو تغيير للنظام السياسي بأكمله، وليس مجرد تغيير في الأشخاص الذين يترأسون النظام.

فيما سبق، سألنا كيف يمكن إجراء التغيير في لبنان، وما هي الخطوات التي يجب اتخاذها لتحقيق ذلك، والآن نطرح سؤالاً جديداً: هل يمكن إجراء التغيير في لبنان دون الحاجة إلى إسقاط النظام القائم؟
الجواب: لا يمكن إجراء التغيير في لبنان دون الحاجة إلى إسقاط النظام القائم، لأن التغيير في لبنان هو تغيير للنظام السياسي بأكمله، وليس مجرد تغيير في الأشخاص الذين يترأسون النظام. التغيير في لبنان هو تغيير للنظام السياسي بأكمله، وليس مجرد تغيير في الأشخاص الذين يترأسون النظام. التغيير في لبنان هو تغيير للنظام السياسي بأكمله، وليس مجرد تغيير في الأشخاص الذين يترأسون النظام.

فيما سبق، سألنا كيف يمكن إجراء التغيير في لبنان، وما هي الخطوات التي يجب اتخاذها لتحقيق ذلك، والآن نطرح سؤالاً جديداً: هل يمكن إجراء التغيير في لبنان دون الحاجة إلى إسقاط النظام القائم؟
الجواب: لا يمكن إجراء التغيير في لبنان دون الحاجة إلى إسقاط النظام القائم، لأن التغيير في لبنان هو تغيير للنظام السياسي بأكمله، وليس مجرد تغيير في الأشخاص الذين يترأسون النظام. التغيير في لبنان هو تغيير للنظام السياسي بأكمله، وليس مجرد تغيير في الأشخاص الذين يترأسون النظام.

فيما سبق، سألنا كيف يمكن إجراء التغيير في لبنان، وما هي الخطوات التي يجب اتخاذها لتحقيق ذلك، والآن نطرح سؤالاً جديداً: هل يمكن إجراء التغيير في لبنان دون الحاجة إلى إسقاط النظام القائم؟
الجواب: لا يمكن إجراء التغيير في لبنان دون الحاجة إلى إسقاط النظام القائم، لأن التغيير في لبنان هو تغيير للنظام السياسي بأكمله، وليس مجرد تغيير في الأشخاص الذين يترأسون النظام. التغيير في لبنان هو تغيير للنظام السياسي بأكمله، وليس مجرد تغيير في الأشخاص الذين يترأسون النظام.

فيما سبق، سألنا كيف يمكن إجراء التغيير في لبنان، وما هي الخطوات التي يجب اتخاذها لتحقيق ذلك، والآن نطرح سؤالاً جديداً: هل يمكن إجراء التغيير في لبنان دون الحاجة إلى إسقاط النظام القائم؟
الجواب: لا يمكن إجراء التغيير في لبنان دون الحاجة إلى إسقاط النظام القائم، لأن التغيير في لبنان هو تغيير للنظام السياسي بأكمله، وليس مجرد تغيير في الأشخاص الذين يترأسون النظام. التغيير في لبنان هو تغيير للنظام السياسي بأكمله، وليس مجرد تغيير في الأشخاص الذين يترأسون النظام. التغيير في لبنان هو تغيير للنظام السياسي بأكمله، وليس مجرد تغيير في الأشخاص الذين يترأسون النظام.

فيما سبق، سألنا كيف يمكن إجراء التغيير في لبنان، وما هي الخطوات التي يجب اتخاذها لتحقيق ذلك، والآن نطرح سؤالاً جديداً: هل يمكن إجراء التغيير في لبنان دون الحاجة إلى إسقاط النظام القائم؟
الجواب: لا يمكن إجراء التغيير في لبنان دون الحاجة إلى إسقاط النظام القائم، لأن التغيير في لبنان هو تغيير للنظام السياسي بأكمله، وليس مجرد تغيير في الأشخاص الذين يترأسون النظام. التغيير في لبنان هو تغيير للنظام السياسي بأكمله، وليس مجرد تغيير في الأشخاص الذين يترأسون النظام. التغيير في لبنان هو تغيير للنظام السياسي بأكمله، وليس مجرد تغيير في الأشخاص الذين يترأسون النظام.

فيما سبق، سألنا كيف يمكن إجراء التغيير في لبنان، وما هي الخطوات التي يجب اتخاذها لتحقيق ذلك، والآن نطرح سؤالاً جديداً: هل يمكن إجراء التغيير في لبنان دون الحاجة إلى إسقاط النظام القائم؟
الجواب: لا يمكن إجراء التغيير في لبنان دون الحاجة إلى إسقاط النظام القائم، لأن التغيير في لبنان هو تغيير للنظام السياسي بأكمله، وليس مجرد تغيير في الأشخاص الذين يترأسون النظام. التغيير في لبنان هو تغيير للنظام السياسي بأكمله، وليس مجرد تغيير في الأشخاص الذين يترأسون النظام.

فيما سبق، سألنا كيف يمكن إجراء التغيير في لبنان، وما هي الخطوات التي يجب اتخاذها لتحقيق ذلك، والآن نطرح سؤالاً جديداً: هل يمكن إجراء التغيير في لبنان دون الحاجة إلى إسقاط النظام القائم؟
الجواب: لا يمكن إجراء التغيير في لبنان دون الحاجة إلى إسقاط النظام القائم، لأن التغيير في لبنان هو تغيير للنظام السياسي بأكمله، وليس مجرد تغيير في الأشخاص الذين يترأسون النظام. التغيير في لبنان هو تغيير للنظام السياسي بأكمله، وليس مجرد تغيير في الأشخاص الذين يترأسون النظام.

فيما سبق، سألنا كيف يمكن إجراء التغيير في لبنان، وما هي الخطوات التي يجب اتخاذها لتحقيق ذلك، والآن نطرح سؤالاً جديداً: هل يمكن إجراء التغيير في لبنان دون الحاجة إلى إسقاط النظام القائم؟
الجواب: لا يمكن إجراء التغيير في لبنان دون الحاجة إلى إسقاط النظام القائم، لأن التغيير في لبنان هو تغيير للنظام السياسي بأكمله، وليس مجرد تغيير في الأشخاص الذين يترأسون النظام. التغيير في لبنان هو تغيير للنظام السياسي بأكمله، وليس مجرد تغيير في الأشخاص الذين يترأسون النظام. التغيير في لبنان هو تغيير للنظام السياسي بأكمله، وليس مجرد تغيير في الأشخاص الذين يترأسون النظام.

فيما سبق، سألنا كيف يمكن إجراء التغيير في لبنان، وما هي الخطوات التي يجب اتخاذها لتحقيق ذلك، والآن نطرح سؤالاً جديداً: هل يمكن إجراء التغيير في لبنان دون الحاجة إلى إسقاط النظام القائم؟
الجواب: لا يمكن إجراء التغيير في لبنان دون الحاجة إلى إسقاط النظام القائم، لأن التغيير في لبنان هو تغيير للنظام السياسي بأكمله، وليس مجرد تغيير في الأشخاص الذين يترأسون النظام. التغيير في لبنان هو تغيير للنظام السياسي بأكمله، وليس مجرد تغيير في الأشخاص الذين يترأسون النظام. التغيير في لبنان هو تغيير للنظام السياسي بأكمله، وليس مجرد تغيير في الأشخاص الذين يترأسون النظام.

فيما سبق، سألنا كيف يمكن إجراء التغيير في لبنان، وما هي الخطوات التي يجب اتخاذها لتحقيق ذلك، والآن نطرح سؤالاً جديداً: هل يمكن إجراء التغيير في لبنان دون الحاجة إلى إسقاط النظام القائم؟
الجواب: لا يمكن إجراء التغيير في لبنان دون الحاجة إلى إسقاط النظام القائم، لأن التغيير في لبنان هو تغيير للنظام السياسي بأكمله، وليس مجرد تغيير في الأشخاص الذين يترأسون النظام. التغيير في لبنان هو تغيير للنظام السياسي بأكمله، وليس مجرد تغيير في الأشخاص الذين يترأسون النظام. التغيير في لبنان هو تغيير للنظام السياسي بأكمله، وليس مجرد تغيير في الأشخاص الذين يترأسون النظام.

فيما سبق، سألنا كيف يمكن إجراء التغيير في لبنان، وما هي الخطوات التي يجب اتخاذها لتحقيق ذلك، والآن نطرح سؤالاً جديداً: هل يمكن إجراء التغيير في لبنان دون الحاجة إلى إسقاط النظام القائم؟
الجواب: لا يمكن إجراء التغيير في لبنان دون الحاجة إلى إسقاط النظام القائم، لأن التغيير في لبنان هو تغيير للنظام السياسي بأكمله، وليس مجرد تغيير في الأشخاص الذين يترأسون النظام. التغيير في لبنان هو تغيير للنظام السياسي بأكمله، وليس مجرد تغيير في الأشخاص الذين يترأسون النظام. التغيير في لبنان هو تغيير للنظام السياسي بأكمله، وليس مجرد تغيير في الأشخاص الذين يترأسون النظام.



بيروت (مروان بوحديد)

الحكم منذ عشرات السنوات، بسبب هؤلاء الذين يريد الأبناء الإجماع أن يبقوا عليهم مع تعديل وزاري لن يؤدي إلى إسقاط استمرار النهج.

أخيراً يقول البيان «الكنيسة لطالما وقفت إلى جانبته [الشعب] واحتضنت حاجاته»... هذه «الحقيقة» يعرفها بنات وأبناء الكنيسة الذين يموتون على أبواب مستشفياتها ويشعلون أجسادهم أمام أبواب مدارسها، ويغتصبون في أديرتها، أمام أعين رجال الدين ومعرفةهم وصمتهم. بل ومحاولات قمع من يواجهها.

إن أساس الفساد هو نظام المحاصصة الطائفي، إنه النظام نفسه الذي ينتج هذا واقعته، وأنها استمرارٌ لنهج نهب ما تبقى من مقررات البلاد، لتصبح فريقتين تماماً لهم في الحاضر والمستقبل. من يقول عن تلك الورقة بأنها تشكل «إصلاحات» أي تقدم أي إليه أي من هذه التعديلات؟ لا شيء. السادة المطارنة يدعوننا إلى وصف نتائجها صفر، يدعون الشعب الذين يدعون أنفسهم بالآقول تحت صرخات الشعب، في هذا الصدد، موقف رجال الدين الأرثوذكس لا يختلف كثيراً عن مواقف المبرمج عنها في البيان، فموقف الجمع الأرثوذكسي الصادر قبل أسبوع من اندلاع الانتفاضات له الوجه على طبع الكلام المعسول هل نسي الأبناء الإجماع أن مشكلة الفساد التي يتشاقون بالرغبة بحلها اليوم (وقد أفاقوا فجأة) هي أساساً بسبب هؤلاء الذين في

13 راي | الاخبار الجمعة 25 تشرين الأول 2019 العدد 3891

الخراك اللبناني... نافذة التغيير جذري في المنطقة العربية

حيدر عيد *

كنا، ولفترة اعتبرناها دماً، قد فقدنا الأمل في قدرة الحراك الشعبي في لبنان على إحداث تغيير جذري في طبيعة النظام الطائفي الحاكم وكأنه قدر محتوم لا يتغير. في النصف الثاني من القرن المنصرم كنا قد تعلمنا معنى «الكرامة» والحرية من خلال كلمات الرئيس المهلم جمال عبد الناصر، وفهمنا أننا في العالم العربي، نستطيع أن «نرفع رؤوسنا» لأن «عصر الاستعمار قد ولى»، واكمل الشهداء العظام معروف سعد وكمال جنبلاط ومهدي عامل الدرس عملياً.

ويرحيلهم، شهد الوطن العربي أصعب فترات التاريخ المعاصر. يحدث تحول معنى الكرامة إلى التقرب وبقدر الإمكان من الاستعمار. وطلب من الشعوب العربية أن تخفض رؤوسها لأن 99% من أوراق الحل في يد أميركا. ولأن لبنان له خصوصيته الطائفية التي لا يفهمها إلا اللبنانيون. كان عليه أن يُمتاح تلك الحلول، والقول بها بما تحتويه من عنصرية إقصائية تجاه اللبناني الآخر من غير طائفته، او الاجنبي، وبالتحديد الفلسطيني اللاجئ في لبنان، وبشكل يتافي الحد الأدنى من حقوق الإنسان.

أما نحن الفلسطينيين فقد اخترنا «الأسلوة» والنجزة أي الرضوخ لشروط أواسلو ومتطلباته الأمنية، والسير في قافلة المنظمات الأهلية التي تتلقّى تمويلًا غريباً مشروطاً، والانتفاع منها. وتم إقناعنا، وإقناع غيرنا من الشعوب، بأهمية السلام مع «الأخر» ومصافحته. وكانت الحجة تخلي العرب عنا، وبيان التغيير في العالم العربي، ومنه لبنان، بات مستحيلًا. جادل الكثير من المحللين أن ثورة تونس العظيمة ضد نظام زين العابدين بن علي القومي قد بدأت ككرة الثلج المنزحرج في العالم العربي، ولكن هذا الطرح يفتقر إلى خلفية تاريخية. مما لا شك فيه أن الثورات تأتي نتاج تراكمات تضاللية على مرّ الزمن، ولكن هناك دائماً مفاصل تاريخية تعطي زخماً هائلاً للتحرر الثوري.

فالانتخابات الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة عام 2006 بنتائجها الخيبة لآمال النظام العربي الرسمي والفلسطيني، كانت قد أحدثت زلزالاً هائلاً، ليس فقط لإبرازها خياراً غير متوقَّع ونهاية حل الدولتين العنصري، ولكن أيضاً لتفكيكها الفكرة العنصرية

الاستشراقية عن عدم ملائمة الديمقراطية الليبرالية للثقافة العربية، وتفكيك الفكرة الصهيونية بوجود واحة وحيدة للديمقراطية في الشرق الأوسط. ومن المتوقع الآن أن إمكانية انتخابات ديمقراطية تحت حراب الاحتلال هي ضرب من الخيال، ولكن السؤال الذي يُطرح، وبشكل محرج جداً للنظام العربي الرسمي، هو

أته إذا كان الفلسطينيون الراضون تحت الاحتلال قد استطاعوا أن يختاروا ديمقراطياً، فلماذا لا يتم تطبيق الديمقراطية في باقي العالم العربي؟ وجاءت الانتخابات الرئاسية التونسية تعزز الخيار الديمقراطي والمناهض للصهيونية في الوقت نفسه، ومن خلال اختيار التونسيين لرئيس أكد مراراً وتكراراً معارضته المبدئية للطبيع مع دولة الأبارتهيد والاستعمار الاستيطاني، ومن هنا نستطيع فهم العدا، الشديداً لنتائج أي حراك ديمقراطي من قبل النظام العربي الرسمي «المعتدل»، وتنفيذ تعليمات الولايات المتحدة الأميركية.

إن خوف إسرائيل من سيادة قيم الديمقراطية في العالم العربي هو خوف وجودي، بمعنى أن الديمقراطية هي التقيض الرئيس للصهيونية تماماً كما كانت تقيض نظام الأبارتهيد في جنوب أفريقيا العنصرية. المعادلة إذاً هي، عالم عربي ديمقراطي بالضرورة سيكون معادياً لإسرائيل الصهيونية.

لا شك أن محمد بويزيزي عندما أشعل النار بجسده ضد ظلم النظام الديكتاتوري الذي حكم تونس لعقود من الزمن، قد أثار الطريق لثورة لم نَرْ نهايتها بعد، وإن كنا قد نتخلف ديمقراطياً على بداياتها، ولكن من الواضح أيضاً أن هناك إجماعاً عاماً، مع وجود بعض الأصوات الانهزامية. على أن الكرامة الجمعية والشخصية هي الهدف الرئيس لهذه الثورة العارمة. كرامة جسدها الفلسطيني، وبالرغم من كل أدوات القمع الصهيونية بحملة مقاطعة وعدم استثمار وفرض عقوبات تأخذ زخماً دوايلاً لم ولن يشعر به النظام الرسمي العربي. كرامة جسدها دم الآلاف من شهداء، غزة خلال ثلاث حروب إبانية شنتها إسرائيل على القطاع الصامد، ومئات من شهداء، والحراك مسيرة العودة الكبرى المستمر منذ أكثر من عام، بالقرب من السلك الشائكة.

وعندما يتحرك لبنان فإن العالم العربي يحبس أنفاسه لنتائج هذا الحراك فالحراك اللبناني، في مكوثاته، يجسد أكثر من تغيير ومطلب ضد القهر والظلم والطائفية التطبيقية والاستغلال والفساد. وفلسطين كانت حاضرة بقوة أيضاً في مطالب المتظاهرين في ميادين بيروت وطرابلس وصور وصيدا، ولكن بالرغم من أن هذا الحراك هو تجسيد عملي ملموس للثورة الاجتماعية، إلا أنه أيضاً جزء من محيط عربي يؤثر ويتأثر به، محيط مأسور بالهم الفلسطيني.

إن تكريس مفهوم القدرة الحتمية للنظام الطائفي البغيض وكأنه قدر محتوم لا يتغير على الإطلاق من خلال الادعاء أنه براغماتية ضرورية وفهم «الواقع» السياسي في المنطقة، ومن باب عدم التدخل في الشؤون الداخلية لأي بلد، يساهم وبشكل واضح في تبييض وجه هذا النظام وتقويته واستمراره. إن إحدى الخطايا الهائلة للقائدات الفلسطينية، باطباعها المختلفة الشعب مساعداً جلي. أما رجال الدين الذين يريدون لكل تغيير أن يفشل لتلقي مصالحهم وتستمر الأوضاع القائمة، فتعني لهم أن يعودوا إلى إنجيل يسوع المسيح الواقف أبداً مع المظلوم وضد ظلم الظالم، والذي بحسب الإيمان المسيحي يناهض بقوة قيامته مشاريع الاستعباد والموت العقيم التي يحوكمها سياسيون رجال دين يدنو أنهم فقدوا الإحساس باوجاع الآخر، أو باتت أوجاع الآخر عندهم مجال شعور عاطفيّ وتطبعي لا يتحوّل إلى عمل فعليّ لمن أجل رفع هذه الأوجاع عن الشعب معاناة جندورها، واكتفوا بالمستحبات عن طريق «الزهد من الخدمات» على عكس ما قاله بيان بكركي.

إن من يعيش في قصور رئاسية، وغياب خرافية، ومن يتنقل بين فنادق 7 نجوم، ومن يحمل بطاقاتVIP، ومن يدفع للملايين من الدولارات لصنقات خاصة ومتعات شخصية، ومن يتخلى عن مسؤولياته القومية ويتربع على عرش التوريث السياسي، سواء أكان طائفيًا أم متديباً، لا مكان له في هذا العالم العربي بعد اليوم. هذا العصر هو عصر الحكومات الذنبية، والدول العمالية الديمقراطية العابرة للطوائف والمذاهب، والخالية من التوريث السياسي وأيديولوجيا عصور الظلام!

* محلل سياسي في شبكة السياسات الفلسطينية «الشبكة»

* أستاذ جامعي